المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

برعاية محمد بن راشد ومشاركة وزراء ومسؤولين دوليين وخبراء استراتيجيين عالميين

المنتدى الاستراتيجي العربي يستشرف اليوم فرص وتحديات العقد المقبل

دبي ـ البيان

تنطلق في دبي اليوم تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» أعمال الدورة الثانية عشرة من «المنتدى الاستراتيجي العربي»، بمشاركة مجموعة من المسؤولين الدوليين والخبراء الاستراتيجيين العالميين.

وتحمل نسخة هذا العام من المنتدى الاستراتيجي العربي أهمية خاصة نظراً لانعقادها تحت عنوان «استشراف العقد المقبل 2020 - 2030» بهدف استشراف السنوات العشر المقبلة بأكملها وتأثيرات أحداثها في العلاقات الدولية في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والدبلوماسية وغيرها، وبالتزامن مع انطلاق أعماله يصدر المنتدى الاستراتيجي العربي 3 تقارير يعنوانين: «العالم في 2030 اتجاهات وتحولات وفرص وتحديات» و«11 سؤالاً للعقد المقبل» و«المسجد والدولة: كيف يرى العرب العقد المقبل؟».

منصة لتبادل الأفكار والرؤى

وأكد معالي محمد عبدالله القرقاوي رئيس المنتدى الاستراتيجي العربي أن المنتدى يواصل في دورته الثانية عشرة ترسيخ مكانته عالمياً وإقليمياً كمنصة مفتوحة وخلاقة لتبادل الأفكار والرؤى بين نخبة المفكرين والخبراء، ومستشرفي المستقبل العالميين، كما يواصل ترسيخ دوره كملتقى إقليمي ودولي يساهم في تصور وتوقع أبرز الأحداث والتوجهات والتحولات التي يشهدها العالم مع توفير قراءة متعمقة لمؤشراتها وإحداثياتها المختلفة والتعاطي معها بإيجابية. وقال إن دورة هذا العام من المنتدى الاستراتيجي العربي وسعت النطاق الزمني لاستشراف المستقبل لتركز على العقد المقبل (2020 - 2030) بأكمله العربي، اتضح أن 62٪ من العرب يؤمنون بالحاجة إلى قوانين دينية للحفاظ على المعايير الأخلاقية في البلاد العربية، بينما يعتقد 61٪ من العرب أن المستقبل سيكون أفضل لو وضعت الحكومات المسائل الاقتصادية فوق أي اعتبار آخر.

جدول أعمال حافل

ويهدف تقديم تصورات مستقبلية مبنية على المعطيات والمؤشرات الراهنة لتضع في متناول صنّاع القرار قراءات دقيقة يمكن الاستناد إليها، تتضمن نسخة هذا العام من المنتدى سبع جلسات حوارية ومحاضرتين تضمن جدول أعماله الحافل الذي يتواصل على مدى يوم كامل. وتتضمن الأجندة جلسة بعنوان «أبرز 6 مخاطر - 2020» يلقيها نيك آلان، المدير التنفيذي لشركة «كونترول ريسكس»، ويناقش فيها المخاطر السياسية والأمنية العالمية المحتملة والواقع الجديد لعام 2020، لمساعدة المؤسسات العامة والخاصة على تحديد التطورات الاقتصادية والسياسية الكبرى التي يمكن أن تؤثر في قراراتها في العام المقبل، كما سيتم إطلاق خريطة الطريق حول المخاطر العالمية المتوقعة في العالم المقبل الخاصة بـ«كونترول ريسكس» لعام 2020 خلال المنتدى.

وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية - لضغوط كبيرة طوال العقد المقبل، وظهور انخفاض ملحوظ في الأهمية النسبية لمجموعة السبع G7 (المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، فرنسا، كندا، إيطاليا) كقوة تحدد معايير الاقتصاد العالمي وتحول القوة الاقتصادية العالمية للاقتصادات السبعة الكبرى الصاعدة E7 (الصين، الهند، البرازيل، روسيا، إندونيسيا، المكسيك، تركيا)، وقيام منافسة على الموارد الشحيحة نتيجة للتغيرات المناخية، وخاصةً في منطقة بلاد الشام.

وبالتعاون مع «Good Judgment Inc»، المؤسسة الأكثر دقةً في العالم في التنبؤات الجيوسياسية والاقتصادية، أطلق المنتدى تقرير «11 سؤالاً للعقد المقبل» ليجيب من خلاله عن أبرز الأسئلة المطروحة خلال الفترة المقبلة، ويتوقع استمرار استخدام النفط ما دام موجوداً بالرغم من التوجه العالمي نحو الطاقة المتجددة، كما يتوقع تلاشي القرن الأمريكي ببطء ثم يتبعه تنافس متعدد القوى، ويطرح احتمال وقوع هجوم إلكتروني يعطل الأنظمة الأساسية للبنية التحتية في إحدى دول مجموعة السبع «G7» لأكثر من يوم واحد قبل عام 2030.

ويناقش تقرير «المسجد والدولة: كيف يرى العرب العقد المقبل؟»، المُعد بالتعاون مع «Arab News» حالة الإسلام السياسي في المنطقة، ويأتي إطلاق هذه التقارير بمشاركة أكاديميين وإعلاميين وباحثين متخصصين تعزيزاً لمكانة المنتدى الاستراتيجي العربي كمنصة معرفية ومصدر دائم للمعلومات للمهتمين على مدار العام، إذ يعتمد المنتدى على شراكاته الإعلامية الواسعة ويعمل مع نخبة من الخبراء حول العالم وأفضل مراكز البحوث العالمية لتحقيق تلك الغاية.

وفي استبيان خاص أجراه معدّو التقرير بمشاركة أكثر من 3000 شخص في الوطن العربي، اتضح أن 62٪ من العرب يؤمنون بالحاجة إلى قوانين دينية للحفاظ على المعايير الأخلاقية في البلاد العربية، بينما يعتقد 61٪ من العرب أن المستقبل سيكون أفضل لو وضعت الحكومات المسائل الاقتصادية فوق أي اعتبار آخر.

■ المنتدى الاستراتيجي العربي خلال انعقاده في دورة سابقة | أرشيفية

■ الحدث يستشرف أبرز الأحداث المتوقعة في العقد المقبل وانعكاساتها السياسية والاقتصادية مستعيناً بنخبة خبراء دوليين

■ 3 تقارير تستكشف الاتجاهات والتحولات والفرص والتحديات وحالة الإسلام السياسي بالمنطقة في السنوات العشر المقبلة

محمد القرقاوي:

■ المنتدى يترجم رؤية محمد بن راشد الخاصة باستشراف المستقبل على أسس علمية دقيقة للمساهمة في صناعته

■ يواصل في دورته الـ 12 ترسيخ مكانته عالمياً وإقليمياً كمنصة مفتوحة وخلاقة لتبادل الأفكار والرؤى

لمحات عن المنتدى

2001 - 2002
انطلقت الدورة الأولى من منتدى دبي الاستراتيجي الذي تحول في ما بعد إلى المنتدى الاستراتيجي العربي، ليركز على القضايا المحلية وتحديداً الاقتصاد الجديد، حيث كشف صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم عن رؤية دبي الاستراتيجية خلال السنوات العشر التالية.

2002 - 2004
حملت الدورة الثانية من المنتدى بعداً إقليمياً، حيث قدمت صورة شاملة للتحديات التي تواجه المنطقة، وسلطت الضوء على المتغيرات العالمية والتطورات الراهنة والمستقبلية في مجالات المستقبل الاقتصادي والسياسي.

2004 - 2006
تميزت الدورة التاسعة بمدى التخصص والاحترافية التي اكتسبها المنتدى، عبر مراكمة خبرات السنوات الماضية، فقد شهدت جلسات المنتدى حضور أبرز المؤسسات الاقتصادية والمالية، ونقاشات متخصصة صدر عنها تقارير شاملة تحت إشراف مجموعة من الخبراء المحليين والعالميين.

2006 - 2009
حملت الدورة الرابعة من المنتدى الاستراتيجي العربي شعار «المتغيرات العالمية وفرص النجاح»، وشارك فيها نخبة من الزعماء والقيادات السياسية، ودعم عمليات التغيير لاستخلاص فرص نمو جديدة في العالم العربي، كما دعا المشاركون إلى تطوير التعليم والخدمات الأساسية وصياغة استراتيجيات كفيلة بتنمية الكوادر البشرية.

2009 - 2013
تعززت المكانة التي حققها المنتدى كونه منصة إقليمية عالمية لبحث القضايا الحيوية أبرزها الأزمة المالية العالمية، وتم تغيير مسماه إلى «المنتدى الاستراتيجي العربي»، ليصبح الحدث الأبرز في استشراف حالة العالم سياسياً واقتصادياً.

2013 - 2014
حملت الدورة الرابعة من المنتدى الاستراتيجي العربي شعار «المتغيرات العالمية وفرص النجاح»، وركزت مخرجات هذه الدورة على أهمية تنويع البنية الاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الإصلاحات السياسية.

2014 - 2015
بعد تفجر الأزمة المالية العالمية ناقش المنتدى الاستراتيجي العربي في دورته الخامسة، التي حملت عنوان «نحو إقامة مجتمع المعرفة في العالم العربي» أهمية المعرفة لبناء اقتصاد حيوي ومجتمعات مستقرة.

2015 - 2016
بحثت الدورة السادسة من المنتدى الاستراتيجي العربي قضية شبكات التواصل الاجتماعي خاصة، بعد الدور الذي لعبته في أحداث ما يسمى «الربيع العربي».

2016 - 2017
تناولت الدورة الثامنة للمنتدى الاستراتيجي العربي التطورات الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم، وركزت بشكل أساسي على المخاطر المحتملة التي تندر بها حالة اللا يقين السياسي والاقتصادي التي تسود معظم الأقاليم العربية.

2017 - 2019
شهدت الدورة السابعة التركيز على استشراف المستقبل الجيوسياسي للمنطقة، ومدى تأثره بالمتغيرات العالمية، وذلك استجابة لتنامي حدة الصراعات الإقليمية، وما أسسته من استقطاب في المشهد السياسي العالمي، وتنامي خطر الإرهاب والجماعات المسلحة.

2019 - 2020
حددت جلسات الدورة الحادية عشرة من المنتدى الاستراتيجي العربي جملة من التوقعات الاستراتيجية حول حالة العالم اقتصادياً وسياسياً، واتفق أغلب المشاركين على أنه لا مبرر للتشاؤم رغم كل التغيرات الجيوسياسية، التي يشهدها العالم وفي مقدمتها تراجع الأمن والاستقرار في المنطقة.

حظيت الدورة العاشرة للمنتدى بمشاركة مجموعة من كبار المفكرين والخبراء والمحللين السياسيين والاقتصاديين، بهدف استشراف حالة العالم، ووضع تحليلات وسيناريوهات متعددة وبديلة، تتوافق مع ظروف ومصالح المنطقة تزامناً مع تلك الأحداث.

تميزت الدورة التاسعة بمدى التخصص والاحترافية التي اكتسبها المنتدى، عبر مراكمة خبرات السنوات الماضية، فقد شهدت جلسات المنتدى حضور أبرز المؤسسات الاقتصادية والمالية، ونقاشات متخصصة صدر عنها تقارير شاملة تحت إشراف مجموعة من الخبراء المحليين والعالميين.

تناولت الدورة الثامنة للمنتدى الاستراتيجي العربي التطورات الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم، وركزت بشكل أساسي على المخاطر المحتملة التي تندر بها حالة اللايقين السياسي والاقتصادي التي تسود معظم الأقاليم العربية، وأصدر المنتدى تقريراً موسعاً عن خسائر العالم العربي جراء الصراعات الداخلية التي بلغت نحو 833,7 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى 1,34 مليون شخص سقطوا بين قتيل وجريح بسبب الحروب والعمليات الإرهابية إلى جانب التفكك الاجتماعي والانقسام الطائفي وتراجع جهود التنمية.

وشهدت الدورة الثامنة من المنتدى الاستراتيجي العربي كذلك استعراضاً لمجموعة من التقارير العالمية من قبل منظمات ومؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي.

وشارك في هذه الدورة نخبة من الساسة والمفكرين العرب والأجانب، وأبرزهم: الأمير تركي الفيصل رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية والمفكر السياسي غسان سلامة، وسلام فياض رئيس مجلس الوزراء الفلسطيني الأسبق، ومحمود محيي الدين النائب الأول لرئيس البنك الدولي، ووليم هيغ وزير الخارجية البريطاني السابق، والدكتور لاري سامرز وزير الخزانة الأمريكي السابق، والدكتور نوريل روبيني، بروفيسور الاقتصاد في جامعة نيويورك.

الدورة التاسعة

خطر الجماعات الإرهابية

تميزت الدورة التاسعة المنعقدة في عام 2016 بمدى التخصص والاحترافية التي اكتسبها المنتدى عبر مراكمة خبرات السنوات الماضية، فقد شهدت جلسات المنتدى حضور أبرز المؤسسات الاقتصادية العالمية، ونقاشات متخصصة صدر عنها تقارير شاملة تحت إشراف مجموعة من الخبراء المحليين والعالميين، إضافة إلى جملة من المبادرات التي صدرت عن المنتدى لتحويل الاستشراف السياسي والاقتصادي إلى وظيفة علمية حيوية وتشكيل كادر بشري متخصص في علوم المستقبل.

وشارك في الدورة مجموعة من الخبراء وذوي الاختصاص على المستويين العربي والعالمي مثل: دبفيد كاميرون رئيس الوزراء البريطاني السابق، وليون بانيتا مدير وكالة الاستخبارات وزير الدفاع الأمريكي السابق، ونبيل فهمي وزير الخارجية المصري السابق، وغسان سلامة المفكر السياسي، وتاليا تامريسا من صندوق النقد الدولي، والدكتور محمد العريان رئيس مجلس التنمية العالمية للرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، والدكتور جورج فهد وزير المالية اللبناني السابق، والدكتور ممدوح سلامة خبير النفط العالمي، وإيان بريمر، رئيس مجموعة أوراسيا المتخصصة في الدراسات والاستشارات السياسية.

الدورة العاشرة

عام من رئاسة دونالد ترامب

بالتزامن مع إتمام عقده الأول من الدورات المهمة التي رسخت مكانة المنتدى الاستراتيجي العربي عالمياً باعتباره المنصة الرئيسة الأبرز لاستشراف الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية التي تمر بها المنطقة والعالم، حظيت دورة عام 2017 بمشاركة مجموعة من كبار المفكرين والخبراء والمحللين السياسيين والاقتصاديين بهدف استشراف حالة العالم وقراءة وتحليل وشارك في الدورة السابعة للمنتدى الاستراتيجي العربي نخبة من المفكرين وصناع القرار ومن أبرزهم الدكتور فرانسيس فوكوياما الخبير السياسي وصاحب كتاب «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»، والدكتور بول كروجمان الحائز جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية في 2008، وبروس دي مسكيتا، صاحب إحدى أهم النظريات في مجال سيناريوهات المستقبل، والدكتور غسان سلامة الخبير السياسي والوزير اللبناني الأسبق، وأحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري الأسبق، والدكتور عبدالله سالم البدري أمين عام منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» والدكتور هنري عزام، الخبير الاقتصادي والرئيس التنفيذي السابق لدويتشه بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا.

وتوقع المتحدثون في الدورة السابعة من المنتدى تنامي دور الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الساحة السياسية والاقتصادية العالمية، وقالوا إن هبوط أسعار النفط سيكون له تأثير في اقتصادات الدول على المدى القصير، وأشاروا إلى أن الصراعات الإقليمية في المنطقة ستستمر في ظل غياب مساع جادة لوضع الحلول.

وهو ما يالفعل ما وقع في العام التالي، وجاء متوافقاً مع ما توقعه المنتدى الاستراتيجي العربي.

واتفقوا أيضاً على أن الاقتصاد العالمي سيشهد المزيد من الأزمات وخاصة في ما يتعلق بقدرة أوروبا على الإيفاء بديونها العامة، وقدرة الاقتصاد العالمي على النهوض في ظل تراجع الطلب على المنتجات والمواد الخام.

الدورة الثامنة

خسائر الصراعات

أكسبت النجاحات التي حققها المنتدى الاستراتيجي العربي على مدار دوراته السابقة مصداقية أكبر لدى الخبراء وصناع القرار وكرست مكانته كمنصة موثوقة لبحث واقع وآفاق الشؤون الاستراتيجية والاقتصادية في العالم العربي بشكل خاص وفي العالم بشكل عام.

وتناولت هذه الدورة في عام 2015 التطورات الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم، وركزت بشكل أساسي على المخاطر المحتملة التي تندر بها حالة اللايقين السياسي والاقتصادي التي تسود معظم الأقاليم العربية، وأصدر المنتدى تقريراً موسعاً عن خسائر العالم العربي جراء الصراعات الداخلية التي بلغت نحو 833,7 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى 1,34 مليون شخص سقطوا بين قتيل وجريح بسبب الحروب والعمليات الإرهابية إلى جانب التفكك الاجتماعي والانقسام الطائفي وتراجع جهود التنمية.

وشهدت الدورة الثامنة من المنتدى الاستراتيجي العربي كذلك استعراضاً لمجموعة من التقارير العالمية من قبل منظمات ومؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي.

وشارك في هذه الدورة نخبة من الساسة والمفكرين العرب والأجانب، وأبرزهم: الأمير تركي الفيصل رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية والمفكر السياسي غسان سلامة، وسلام فياض رئيس مجلس الوزراء الفلسطيني الأسبق، ومحمود محيي الدين النائب الأول لرئيس البنك الدولي، ووليم هيغ وزير الخارجية البريطاني السابق، والدكتور لاري سامرز وزير الخزانة الأمريكي السابق، والدكتور نوريل روبيني، بروفيسور الاقتصاد في جامعة نيويورك.

الدورة التاسعة

خطر الجماعات الإرهابية

تميزت الدورة التاسعة المنعقدة في عام 2016 بمدى التخصص والاحترافية التي اكتسبها المنتدى عبر مراكمة خبرات السنوات الماضية، فقد شهدت جلسات المنتدى حضور أبرز المؤسسات الاقتصادية العالمية، ونقاشات متخصصة صدر عنها تقارير شاملة تحت إشراف مجموعة من الخبراء المحليين والعالميين، إضافة إلى جملة من المبادرات التي صدرت عن المنتدى لتحويل الاستشراف السياسي والاقتصادي إلى وظيفة علمية حيوية وتشكيل كادر بشري متخصص في علوم المستقبل.

وشارك في الدورة مجموعة من الخبراء وذوي الاختصاص على المستويين العربي والعالمي مثل: دبفيد كاميرون رئيس الوزراء البريطاني السابق، وليون بانيتا مدير وكالة الاستخبارات وزير الدفاع الأمريكي السابق، ونبيل فهمي وزير الخارجية المصري السابق، وغسان سلامة المفكر السياسي، وتاليا تامريسا من صندوق النقد الدولي، والدكتور محمد العريان رئيس مجلس التنمية العالمية للرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، والدكتور جورج فهد وزير المالية اللبناني السابق، والدكتور ممدوح سلامة خبير النفط العالمي، وإيان بريمر، رئيس مجموعة أوراسيا المتخصصة في الدراسات والاستشارات السياسية.

الدورة العاشرة

عام من رئاسة دونالد ترامب

بالتزامن مع إتمام عقده الأول من الدورات المهمة التي رسخت مكانة المنتدى الاستراتيجي العربي عالمياً باعتباره المنصة الرئيسة الأبرز لاستشراف الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية التي تمر بها المنطقة والعالم، حظيت دورة عام 2017 بمشاركة مجموعة من كبار المفكرين والخبراء والمحللين السياسيين والاقتصاديين بهدف استشراف حالة العالم وقراءة وتحليل

العرب سياسياً

يشارك كلٌ من فؤاد السنيورة، رئيس وزراء لبنان الأسبق، والدكتور مروان المعشر، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الأردني الأسبق في جلسة بعنوان «التحولات السياسية في الوطن العربي في العقد المقبل»، ويتطرق الحديث إلى الاضطرابات السياسية في العالم العربي ومستقبلها في السنوات العشر المقبلة، والأبعاد السياسية لاكتشاف حقول الغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط، ومستقبل القضية الفلسطينية في السنوات العشر المقبلة ودور أمريكا وإيران فيها.

ويتحدث شون كليري نائب رئيس مؤسسة مستقبل العالم في جلسة بعنوان «العالم في 2030» عن التحولات والتطورات والاتجاهات الرئيسة التي من المحتمل أن تظهر على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال العقد المقبل، ويشكل عام، ستركز جميع فعاليات النسخة الثانية عشرة للمنتدى على الأحداث التي ستشكل مستقبل المنطقة والعالم خلال السنوات العشر المقبلة.

مستقبل الأسلمة

ويتحدث في جلسة «مستقبل الأسلمة خلال العقد المقبل» كل من عمر سيف غباش مساعد وزير الخارجية والتعاون الدولي للشؤون الثقافية ومؤلف كتاب رسائل إلى شاب مسلم، والخبير والكاتب البريطاني إد حسين مؤسس منظمة «كويليام» لمكافحة التطرف ومؤلف كتاب «الإسلامي»، ويديرها فيصل عباس رئيس تحرير «عرب نيوز» حول التوقعات الخاصة بالإسلام السياسي خلال السنوات العشر المقبلة.

العالم اقتصادياً

أما جلسة «هل العالم مقبل على أزمة اقتصادية عالمية؟» فتستضيف الخبير الاقتصادي العالمي الدكتور فيكرام ماشتراماني، المحاضر بجامعة هارفارد ومؤلف كتاب «بومبستولوجي: اكتشاف الفقاعات المالية قبل انفجارها»، ليحلل فيها جميع وجهات النظر حول احتمالات وقوع كساد اقتصادي عالمي مع بدء العقد الجديد، ومن أين سيندلع حال وقوعه؟ وما الدول التي ستتأثر به وكيفية الخروج منه؟ كما سيجيب عن التساؤلات حول إمكان وقوع مزيد من فترات الكساد على مستوى العالم في الأعوام المقبلة والإصلاحات الاقتصادية المقترحة لتجنبها.

العرب اقتصادياً

وتناقش جلسة «التحولات الاقتصادية العربية خلال العقد المقبل» إمكان تحقيق قفزات نوعية في واقع الاقتصاد العربي مع وجود رؤى اقتصادية جديدة، ودور النفط والغاز في المستقبل الاقتصادي للمنطقة في ظل الاتجاهات العالمية للطاقة، ومستقبل البطالة والمديونية في دول المنطقة وأثرها في الاستقرار السياسي، ومستقبل ريادة الأعمال والقطاع الخاص كشريك في دفع عجلة التنمية ومواجهة التحديات الاقتصادية، ويتحدث فيها كل من الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، والآن بجاني، عضو المجلس الاستشاري الدولي للمجلس الأطلسي، والدكتور عبدالمنعم سعيد، رئيس الهيئة الاستشارية للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، والدكتور ممدوح سلامة، خبير نفط عالمي وأستاذ اقتصاد النفط والطاقة في كلية «ESCP» الأوروبية لرجال الأعمال في لندن.

موازين القوة في المنطقة

ويستضيف المنتدى في جلسة حوارية بعنوان «سباق القوة والتأثير في المنطقة خلال العقد المقبل: دول الخليج، إيران، تركيا، روسيا» أربعة خبراء لاستكشاف ديناميكيات التفاعل بين القوى الإقليمية الرئيسة الأربع في الشرق الأوسط: دول الخليج وتركيا وإيران وروسيا، وهم الدكتورة إلينا سوبونينا، مستشارة في معهد الدراسات الاستراتيجية، و«كريم سجادبور»، خبير في الشؤون الإيرانية وزميل في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، و«حسين باقجي»، أستاذ ورئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة الشرق الأوسط التقنية نائب مدير معهد السياسة الخارجية في أنقرة، والدكتور عبدالعزيز بن صقر، مؤسس ورئيس مركز الخليج للأبحاث.

وستتطرق الدكتورة إلينا سوبونينا، لمبادرة روسيا الخاصة بإحلال الأمن في منطقة الخليج، فيما يجيب كريم سجادبور عن أسئلة حول سياسة إيران تجاه المنطقة ومدى إمكان استمرار تلك السياسة في ظل العقوبات الأمريكية، كما سيتحدث حسين باقجي عن علاقة تركيا بالدول المجاورة لها، ونظرة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للعالم وأثر تلك النظرة في المنطقة، بينما سيستعرض الدكتور عبدالعزيز بن صقر رؤية المملكة العربية السعودية على المدى القصير والبعيد وكيفية تعاملها مع الأحداث في المنطقة في ظل توجهات القوى الإقليمية الأخرى.

بين الصين والولايات المتحدة

وتجمع جلسة طاولة مستديرة بعنوان «النظام العالمي 2030: بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية» كلاً من نائب رئيس الولايات المتحدة السادس والأربعين ديك تشيني، ووزير خارجية الصين الأسبق وين جيا باو رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني لي تشاو شينغ، إذ سيتحدث الأخير عن الرؤية التي توجه السياسة الخارجية الصينية ودوافعها خلال السنوات العشر المقبلة، ودور الصين في المنطقة العربية ومساعي السلام فيها، وأثر مبادرة الحزام والطريق في السياسة الخارجية الصينية، والسجال التجاري بين الصين والولايات المتحدة خلال الأعوام الأخيرة وشكل التعاون الذي يمكن أن يتم بين الدولتين في ظل النظام الدولي الجديد، بينما سيتحدث ديك تشيني عن تصوراته للنظام العالمي في العقد المقبل في ظل صعود قوى كالصين وروسيا، وأثر التوجهات الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية في مكانة الولايات المتحدة في الحفاظ على الأمن العالمي، وإمكان قيام الولايات المتحدة بتشكيل نظام عالمي جديد بالعمل مع حلفائها التاريخيين والصين.

11 دورة جعلت المنتدى المنصة الرئيسية لتحليل أحداث المنطقة والعالم

البيان
غرافيك: محمد أبوعبيدة

في عام 2001 وجّه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي بإطلاق منتدى دبي الاستراتيجي، والذي تحول في ما بعد إلى المنتدى الاستراتيجي العربي بهدف جمع المفكرين والخبراء السياسيين والاقتصاديين وصنّاع القرار في منصة واحدة. وتعمل هذه المنصة على الاستفادة من منهجين علميين في غاية الأهمية وهما المنهج الاستراتيجي للاستشراف والمنهج الاستراتيجي للتخطيط للمستقبل، إضافة إلى الاستفادة من الدلالات التاريخية وتحليل الأوضاع الراهنة بهدف استشراف الأحداث المستقبلية على المستويين السياسي والاقتصادي.

الدورة الأولى..

استشراف الاقتصاد الجديد

في عام 2001 انطلقت الدورة الأولى من منتدى دبي الاستراتيجي الذي تحول في ما بعد إلى المنتدى الاستراتيجي العربي ليركز على القضايا المحلية حيث كشف صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم عن رؤية دبي الاستراتيجية خلال السنوات العشر التالية، مشدداً أن التطورات والمتغيرات في الساحة الدولية تتلاحق بسرعة مذهلة وتفرض على البشرية بأسرها مفاهيم جديدة في السياسة والاقتصاد والتجارة والثقافة والاجتماع وفي نمط العيش، ما يدفع دبي إلى دعوة خبراء متخصصين وأساتذة جامعات مشهود لهم دولياً لمحاورتهم في تفاصيل المشهد العالمي ومتغيراته الأساسية سواء في الاقتصاد الجديد أو في السياسة والاجتماع والعلاقات الدولية.

الدورة الثانية

البعد الإقليمي

في عام 2002، حملت الدورة الثانية من المنتدى بعداً إقليمياً حيث قدمت صورة شاملة للتحديات التي تواجه المنطقة، وسلطت الضوء على المتغيرات العالمية والتطورات الراهنة والمستقبلية في مجالات المستقبل الاقتصادي والسياسي. ونجح المنتدى في رسم سيناريوهات مستقبلية ساعدت صناع القرار في المنطقة على اتخاذ القرارات المناسبة وفق المتغيرات العالمية.

الدورة الثالثة

منبر استشراف عالمي

في عام 2004 تعززت المكانة التي حققها المنتدى كمنصة إقليمية عالمية لبحث القضايا الحيوية التي تهم المنطقة، وتم تغيير اسمه إلى «المنتدى الاستراتيجي العربي» ليصبح الحدث الأبرز في استشراف حالة العالم سياسياً واقتصادياً. وحملت الدورة الثالثة من المنتدى شعار «العالم العربي 2021» وشارك فيها نخبة من المسؤولين والسياسيين مثل الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، ورئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، ورئيس الوزراء الليبي السابق شكري غانم، ورئيس الوزراء الماليزي السابق عبدالله بدوي إلى جانب عدد كبير من الوزراء وكبار المسؤولين العرب والأجانب. وتناول المنتدى مختلف السيناريوهات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والمخاطر والفرص المرتبطة بكل منها.

الدورة الرابعة

المتغيرات العالمية وفرص النجاح

في عام 2006، حملت الدورة الرابعة من المنتدى الاستراتيجي العربي شعار «المتغيرات العالمية وفرص النجاح» وشارك فيها نخبة من الزعماء والقيادات السياسية ومن بينهم: الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة رئيسة دورة 2006 للجمعية العامة للأمم المتحدة، والأخضر الإبراهيمي المستشار الخاص السابق للأمين العام للأمم المتحدة، والجنرال ويسلي كلارك الرئيس السابق لحلف شمالي الأطلسي، إضافة إلى مشاركة أكثر من 30 شخصية من رواد قطاع الأعمال في العالم.

وركزت مخرجات الدورة الرابعة من المنتدى الاستراتيجي العربي على أهمية تنويع البنية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الإصلاحات السياسية، ودعم عمليات التغيير لاستخلاص فرص نمو جديدة في العالم العربي. كما دعا المشاركون إلى تطوير التعليم والخدمات الأساسية وصياغة استراتيجيات كفيلة بتنمية الكوادر البشرية.

واتفق المشاركون على أن معظم الأنظمة العربية لم تتمكن من تحقيق التغيير المنشود، وأن الإصلاحات المفروضة من أطراف خارجية غير مرحب بها ولا تخدم مصالح شعوب المنطقة.

وتبرز أهمية القضايا التي ناقشها المنتدى في الدورة الرابعة، في كونها محاولة لاستباق المتغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم في عام 2008، فالدعوة إلى التنويع في القطاعات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية كانت كفيلة في حال تطبيقها، بالحد نوعاً ما من آثار الأزمة المالية العالمية. كما برزت أهمية الدعوة التي وجهها المنتدى عام 2006 إلى الأنظمة العربية بأهمية تبني تغيير جوهري في السياسات يلبي تطلعات الشعوب والتي كان من الممكن أن تحد من تأثير أحداث ما سمي بالربيع العربي في 2011.

الدورة الخامسة

بناء اقتصاد قوي ومجتمعات مستقرة

بعد تفجر الأزمة المالية العالمية ناقش المنتدى الاستراتيجي العربي في دورته الخامسة في عام 2009، أهمية المعرفة لبناء اقتصاد حيوي ومجتمعات مستقرة، وهو ما أثبتته تجربة السنوات اللاحقة، حيث تعمقت القناعة لدى الساسة وصناع القرار العرب بضرورة تحديث نظم التعليم وتوفير مصادر للمعرفة من أجل بناء اقتصاد قوي وحيوي وتأسيس مجتمعات فاعلة ومنتجة.

وناقشت الدورة الخامسة التي حملت عنوان «نحو إقامة مجتمع المعرفة في العالم العربي» العلاقة بين المعرفة والحرية والتنمية، وسلطت الضوء على الفجوة الشاسعة بين المعرفة وسياسات التنمية العربية.

الدورة السادسة

الاستغلال السياسي للتواصل الاجتماعي

جاءت الدورة السادسة من المنتدى الاستراتيجي العربي في عام 2013 لتبحث قضية شبكات التواصل الاجتماعي وخاصة بعد الدور الذي لعبته في أحداث ما يسمى بالربيع العربي. ولما كان شباب منطقة الشرق الأوسط هم الأكثر استخداماً لشبكات التواصل، كان من الضروري أن يتبنى المنتدى هذه القضية لوضع مبادئ توجيهية تساعد الشباب العربي على الاستفادة من شبكات التواصل كمصدر للمعرفة ووسيلة لتعزيز الوعي بالقضايا الاستراتيجية والسياسية المشتركة. وخلص المشاركون إلى ضرورة وضع أسس قانونية لضبط محتوى شبكات التواصل الاجتماعي، وخاصةً في ظل اتساع حالة استغلالها من قبل الجماعات التي تمتلك أجندات ضارة بمستقبل المنطقة وشعوبها.

الدورة السابعة

الصراعات الإقليمية

شهدت الدورة السابعة في عام 2014 التركيز على استشراف المستقبل الجيوسياسي للمنطقة ومدى تأثره بالمتغيرات العالمية، وذلك استجابةً لتنامي حدة الصراعات الإقليمية وما أسسته من استقطاب في المشهد السياسي العالمي، وتنامي خطر الإرهاب والجماعات المسلحة، وبدأ المنتدى تقديم استشرافات على المدى القصير بشكل سنوي، ومنها استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ظل تراجع أسعار النفط، ومحاولة وضع خريطة لأهم القوى المؤثرة فيه وأهم الاتجاهات الاقتصادية والسياسية التي ستنشأ خلال الأعوام اللاحقة.

كما شهدت هذه الدورة نمطاً جديداً في تناول القضايا المصيرية بحيث تشمل أربعة محاور: حالة العالم العربي سياسياً، وحالة العالم العربي اقتصادياً، وحالة العالم سياسياً وحالة العالم اقتصادياً.

الدورة الثامنة

خسائر الصراعات

أكسبت النجاحات التي حققها المنتدى الاستراتيجي العربي على مدار دوراته السابقة مصداقية أكبر لدى الخبراء وصناع القرار وكرست مكانته كمنصة موثوقة لبحث واقع وآفاق الشؤون الاستراتيجية والاقتصادية في العالم العربي بشكل خاص وفي العالم بشكل عام.

وتناولت هذه الدورة في عام 2015 التطورات الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم، وركزت بشكل أساسي على المخاطر المحتملة التي تندر بها حالة الايقين السياسي والاقتصادي التي تسود معظم الأقاليم العربية، وأصدر المنتدى تقريراً موسعاً عن خسائر العالم العربي جراء الصراعات الداخلية التي بلغت نحو 833,7 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى 1,34 مليون شخص سقطوا بين قتيل وجريح بسبب الحروب والعمليات الإرهابية إلى جانب التفكك الاجتماعي والانقسام الطائفي وتراجع جهود التنمية.

وشهدت الدورة الثامنة من المنتدى الاستراتيجي العربي كذلك استعراضاً لمجموعة من التقارير العالمية من قبل منظمات ومؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي.

وشارك في هذه ال

المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

أبرزها تحوّل مركز الثِقَل الاقتصادي وتراجع الدور الأمريكـــــي حسب التقرير الذي أصدره المنتدى الاستراتيجي العربي

«العالم في 2030» يستشرف تداعيـــــات أبرز 8 أحداث متوقعة العقد المقبل

توقع تقرير «العالم في 2030: اتجاهات وتحولات وفرص وتحديات» الصادر عن المنتدى الاستراتيجي العربي حدوث تحول طويل الأجل في مركز الثقل الاقتصادي عالمياً، مع بروز قوى اقتصادية جديدة وانحسار النفوذ الاقتصادي للقوى التقليدية، كما رجح التقرير تقويض مؤسسات النظام الدولي القائمة وبروز مبادرة لصياغة نظام دولي جديد، متوقعاً اندلاع الثورة التكنولوجية الحيوية - الرقمية الأولى وتأثيرها على حصص الدول في اقتصاد العالم.

وأصدر المنتدى الاستراتيجي العربي التقرير بالتعاون مع «FutureWorld Foundation»، بالتزامن مع انعقاد الدورة الـ12 للمنتدى الاستراتيجي العربي لاستشراف تداعيات أبرز 8 تحولات متوقعة خلال العقد المقبل، ويشرح آثارها على مستوى العالم والمنطقة في غضون السنوات العشر المقبلة.

▪ دبي ـ البيان

■ تحوّل في مركز الثِقَل الاقتصادي عالمياً وتقلُّص الأهمية النسبية لمجموعة الدول الصناعية السبع

■ تراجع الحضور الأمريكي على الساحة الدولية وصعود قوى أخرى

■ تقويض مؤسسات النظام الدولي القائمة ومبادرة لصياغة نظام دولي جديد

■ تفاقم الثغرات الأمنية في الشرق الأوسط و«بلدان الجوار القريب» والمنطقة البحرية المحيطة بالصين

■ قيام الثورة التكنولوجية الحيوية ـ الرقمية الأولى وتأثيرها على مشاركة الدول في اقتصاد العالم

■ اضطرابات اجتماعية واسعة نتيجة لتداعيات الثورة التقنية

■ علاقات أقل هرمية بين الحكومات ومواطني الدول واضطرابات شعبية نتيجة لضعف الطبقات السياسية

ويعد ظهور تحوّل طويل الأجل لمركز الثقل الاقتصادي عالمياً، هو الاتجاه الأبرز وفقاً للتقرير، ويُقصد بذلك النمو الاقتصادي السريع والمستدام للصين منذ عام 1979 وعلى شاكلته اقتصاد الهند منذ عام 2000 واقتصادات بلدان جنوب شرق آسيا بين عامي 1980-1998، والذي أدى إلى بدء التحوّل في مركز الثقل الجغرافي - الاقتصادي العالمي.

ويعد اقتصاد جمهورية الصين الشعبية أكبر اقتصاد في العالم من حيث تعادل القوة الشرائية، وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، من المرجّح أن يتجاوز اقتصادها اقتصاد الولايات المتحدة على أساس أسعار الصرف الحقيقية في غضون عشر سنوات. ويحلول عام 2050، وحسب تقديرات المؤسسة الاستشارية العالمية «برايس ووترهاوس كوبرز» (PWC)، قد تشكّل الصين وحدها 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في حين ستشكل الهند 15٪ منه، والولايات المتحدة 12٪، والاتحاد الأوروبي - في حال ظل متماسكاً - 9٪.

وبعد مرور ست سنوات على نهاية الأزمة الاقتصادية العالمية في 2014، يشهد اقتصاد العالم نمواً بنسبة 3٪ في عام 2019، وهو أدنى مستوى له منذ اندلاع الأزمة، وعلى الرغم من الانتعاش الواضح لأسواق رأس المال، نجد أن المديونية الحكومية والمؤسسية المفرطة، مقرونة بأسعار الفائدة المتدنية والسلبية، وتباطؤ أنشطة الصناعة التحويلية والتجارة العالمية، وارتفاع الرسوم الجمركية وحالة عدم اليقين في السياسات، وتباطؤ وتيرة الاستثمار، تكشف جميعاً عن مكامن ضعف على امتداد منظومة العالم الاقتصادية، ما ينذر بفترات ركود أو كساد عالمي يعطل اقتصاد العالم في غضون أعوام قليلة.

ويرى التقرير أن مؤشرات التحول تلك ستؤدي إلى تقلّص الأهمية النسبية لمجموعة الدول الصناعية السبع G7 بصفتها هيئة مسؤولة عن وضع معايير الاقتصاد العالمي. كما ستؤدي إلى ضعف المكانة المركزية للدولار الأمريكي بصفته عملة احتياطية دولية، وقد يقود ذلك إلى اعتماد سلّة عملات احتياطية تضم الدولار الأمريكي واليورو والين واليوان والجنيه الإسترليني، وبالفعل تُشكل هذه العملات في الوقت الراهن سلّة عملات «حقوق السحب الخاصة» (SDR) في صندوق النقد الدولي.

وستؤثر التوترات الحاصلة بين الصين والولايات المتحدة، في مضمار التجارة والتقنية، مباشرةً على نمو اقتصاد الصين بشكل أكبر من الولايات المتحدة، فالصادرات تُشكّل قرابة 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي للصين، مقارنةً بنسبة 12٪ لا أكثر من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة.

وعلى الصعيد الإقليمي، يتوقع التقرير أن الأوسع نطاقاً وستخرط بكين وواشنطن فيما يشبه عطاءات تنافسية في المعايير التجارية والتقنية، وقد تُخيِّر الدول الإقليمية بين هذا وذاك، كما ستواجه الاقتصادات المثقلة بالديون في المنطقة، وهي اقتصادات لبنان والأردن ومصر والعراق، ضغوطاً كبيرة في حال حدوث كساد اقتصادي عالمي.

تراجع دور الولايات المتحدة

وتحدّث التقرير عن تراجع الحضور الأمريكي على الساحة الدولية، وقال إنها خلال العقد المقبل، ستناهد الولايات المتحدة وقد تآت بنفسها عن أن تتحمل المزيد من الالتزامات الأمنية العالمية الجديدة، بل ستَعمَد إلى احتواء التزاماتها الراهنة أو ربما الحد منها. وستحدد «استراتيجية الأمن القومي» للولايات المتحدة أهم المصالح الأمريكية ضمن نطاق ضيق، وستحد من المشاركة العسكرية الأمريكية وتكثفي بمحاربة التهديدات الجوهرية، وستسعى الولايات المتحدة للتصدي لمعظم المشكلات من خلال الشراكات، وتسخير قدراتها الإلكترونية وأسلحتها ذاتية التشغيل، دون الانخراط في عمليات قتالية فتاكة بمشاركة القوات الأمريكية التقليدية.

وتوقع التقرير أن انكماش دور الولايات المتحدة سيتيح لروسيا فرصة توطيد سيطرتها على «بلدان الجوار القريب»، وهي اثنتا عشرة دولة ذات سيادة، بخلاف جمهوريات البلطيق، انبثقت عن انهيار الاتحاد السوفيتي بعد عام 1991، مع تجنُّب الجانب الروسي للمواجهة مع الناتو.

وفقاً للتقرير، ستواصل روسيا بناء منتجاتها العسكرية وتعزيز قدراتها في مضمار القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات، وستنشر قدرات الحرب الهجينة في جوارها وخارجها سعياً منها لتحقيق مصالحها، وستواصل سياسات بوتين بعد تنحيه عن منصبه في عام 2024، بعدما يحل محله على الأغلب الجنرال سيرغي شويغو وزير الدفاع الروسي الحالي.

وستعزز الصين قدراتها العسكرية وستوطد مكانتها البحرية في منطقة المحيط الهادئ، خاصة في بحر الصين الجنوبي، بينما تسعى إلى تجنُّب أي مواجهة مع الدول الآسيوية الأخرى.

وأفاد التقرير بأن التزام الولايات المتحدة بسياسة النأي بالنفس سيشجع روسيا على إظهار نفوذها، مدعومةً بمبيعات الأسلحة وإظهار محدود لقوتها بمنطقة بلاد الشام، ومحافظةً على علاقات جيّدة مع إيران، ومؤثرةً في الوقت نفسه صلاتها بدول الخليج، وبما أن أولوياتها الاقتصادية الداخلية لن تسمح لها بالإبقاء على قوات ضخمة في المنطقة، أو القيام بعمليات عسكرية مكلفة، ستشجّع روسيا على إجراء حوارات أمنية إقليمية بهدف إبرام اتفاقات من شأنها تعزيز نفوذها والحدّ من خطر المواجهة.

وستتجنّب الصين المشاركة العسكرية، وستدعم العلاقة مع موسكو كوسيط في إبرام اتفاقات إقليمية، وسينصب تركيزها على مشاريع البنية التحتية المنفّذة في إطار مبادرة «الحزام والطريق»، وعلى تعزيز روابطها الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة.

وستعزز الدول العربية، وخاصةً دول الخليج، قدراتها الأمنية الداخلية، وستكشف أفاق تخفيف التوترات مع إيران من خلال الاتفاق على ترتيبات أمنية إقليمية.

تقويض النظام الدولي

ويقول التقرير إن النظام الدولي القائم ومؤسساته الأساسية، المتمثلة في الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ستتعرّض للضغوط طوال العقد المقبل. وعلى الرغم من الحاجة إلى تدابير جماعية مشتركة المحيّة بالجميع، إلا أن تنامي المنافع، ومروراً بالجرائم والإرهاب، وانتهاءً بالكساد الاقتصادي العالمي المتوقع، إلا أننا نجد الأحادية في تصاعُد، مثلما نجد أنّ العالم متعدد الأقطاب يزداد استقطاباً. وأما القضايا المحالة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيتم التوصل إلى حلول لقلّة قليلة منها، وفي حال لم تحقق القرارات الصادرة عن المجلس الحد الأدنى للقواسم المشتركة، يمارس الأعضاء الخمسة الدائمون حق النقض (الفيتو).

لذا توقع التقرير أن يشهد العالم ضعف سلطة منظمة التجارة العالمية وتعطل التجارة وسلاسل القيمة العالمية للصناعات التحويلية، وهذه التوترات تجعل مبادرة حوار «UN@75 and Beyond» ذات أهمية حاسمة، فهي تتيح للدول الصغرى والجهات الفاعلة من غير الحكومات، فرصة ممارسة تأثير بناء في إعادة تشكيل النظام الدولي.

وستُفضي الحوارات والمناقشات التي تتيحها المبادرة إلى حدوث تغييرات مؤسسية من شأنها تحقيق تحوُّل ملموس في أركان الهيكلية العالمية ونظم التفاعل فيما بين الدول والجهات الفاعلة المألوفة من غير خبرة

ستفقد الحكومات الأكثر قوة وقدرة، لا سيما دول الخليج ذات الخبرة الطويلة في المجتمعات متعددة الجنسيات، تقدماً اجتماعياً على امتداد مسارات تحولات اقتصادية وسياسية متوائمة ومحددة تحديداً واضحاً، ما يمكنها من بناء الثقة وتعزيز التضامن، وسيتطلب ذلك إيلاء اهتمام وثيق للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة والتكيّف البناء بالسرعة اللازمة.

شعبوية

تُضعف التبادلات الاستقطابية بين الأحزاب السياسية ثقة المواطنين بقدرة الساسيين على مواجهة التحديات المتزايدة. ويتزايد الخطاب السياسي ذا الطبيعة الشعبوية والقومية والطائفية، ويبدو ذلك واضحاً للعيان في بلدان في جميع قارات العالم. وسيفرض ذلك تحديات متزايدة إلى حين تطوير أشكال حكم جديدة تسمح تحقق نتائج أكثر فعالية.

التوترات الأمنية الإقليمية

وتظل شرعية النظام العالمي المستند إلى قواعد موضع نزاع. وليس من دولة لديها القدرة أو الإرادة لفرض نظام معين بالقوة. وتم إرساء دعائم الهيكلية الأمنية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية لاحتواء الاتحاد السوفيتي، واتضحت الثغرات مع مرور الوقت، في المناطق التالية: بين البحر الأبيض المتوسط وآسيا الوسطى، وفي «بلدان الجوار القريب» من روسيا، وفي المنطقة البحرية المحيطة بالصين. ومن دون الوصول إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية الإقليمية في هذه المناطق، مدعومة بفرص حقيقية لتعميق التعاون اقتصادياً، سيتواصل تحوّل التوترات إلى صراعات. وستسود حالة عدم اليقين إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن قواعد النظام الجديد.

وعلى مستوى العالم، ستتفاقم التوترات العالمية بفعل استمرار حالة عدم اليقين بشأن نوايا وأفعال القوى الكبرى في كل منطقة من العالم، وستؤدي التوترات الجيوسياسية المتفاقمة بفعل التدخلات الخارجية، إلى نشر قوات بالوكالة ووحدات عسكرية وطنية في منطقة بلاد الشام، مما سيؤثر على مبادرة «الحزام والطريق». وستتواصل الحرب الهجينة بما في ذلك العمليات السيبرانية، والعقوبات الاقتصادية، وحشد القوات من جانب روسيا والناتو عند الحدود الروسية مع أوكرانيا، بينما ستظل التوترات بين الصين واليابان والولايات المتحدة دون المرحلة الحرجة في منطقة المحيط الهادئ، ولكن يظل الاحتمال قائماً بوقوع حادثة بحرية بين السفن الحربية الأمريكية والصينية.

وإقليمياً، عززت «فيلق القدس»، وهي الهيئة الخاصة في الحرس الثوري الإيراني التي تضطلع بمسؤولية تنفيذ العمليات العسكرية والاستخباراتية خارج الأراضي الإيراني، موقعها بالنسبة للحكومة المدنية في طهران التي فقدت هيبتها بسبب العقوبات الأمريكية، وستواصل الهيئة العمل على زعزعة استقرار الدول في المنطقة وشنّ المزيد من الهجمات السيبرانية. وفي هذه الأثناء، سيواجه اقتصاد إيران ضغوطاً شديدة بسبب العقوبات الأمريكية، إلا أن التقرير يرى أنها ستتمسك بمواقفها لأطول مدة ممكنة لأنها تنظر إلى المنافسة الاستراتيجية من منظور بعيد الأمد.

ويفيد التقرير بأن إبرام اتفاق حول الترتيبات الأمنية الإقليمية بين بلدان الخليج كافة من شأنه أن يُحول دون تصعيد الصراع والتكاليف المترتبة عليه وإمكانية بحث آفاق لحلول استراتيجية مشتركة.

الثورة الحيوية ـ الرقمية الأولى

وعلى الصعيد الاقتصادي، أحدثت الروبوتات تحولات فارقة، ومثلها أيضاً الطباعة ثلاثية الأبعاد، والمركبات الكهربائية من دون سائق، ومصادر الطاقة الجديدة، والمواد المرِّكبة. وتستغل الشركات المرنة الفرص الساحة أمامها للارتقاء بالأداء إلى الحد الأمثل وتسخير التقنية المتوفرة. ويؤدي تسارُع الكفاءة الحاسوبية والخوارزمية إلى تخلخل المجتمعات بسبب التحولات المتلاحقة في الحكومات. ولن يكون التغيير تدريجياً ولكن سيحدث تحولاً واضحاً بحيث ستكون الحكومات معنيّة بأن تكفل تمثيل أصواتها وآرائها بشكل كاف خلال المناقشات بما يضمن لها الاضطلاع بأدوار مسؤولة وفعّالة في صُنع معالم النظام الدولي الجديد.

وستنخرط الدول المسؤولة بمنطقة الخليج بشكل نشط مع جيرانها والقوى الكبرى ذات المصالح الإقليمية بغيّة تسوية النزاعات وإيجاد هيكلية أمنية واقتصادية إقليمية مرنة تحترم الحدود الوطنية وتحفز التعاون الاقتصادي بين بلدان المنطقة. وستعمل دولة الإمارات جنباً إلى جنب مع أبرز الدول الإقليمية والأمم المتحدة للإسهام في صُنع النظام الدولي الناشئ الملائم للعقود المقبلة.

وتطرح التحولات التكنولوجية الكبرى احتمال استبدال البشر في جميع الأعمال الروتينية كمجالات دراسة الأسواق والمحاسبة وتدقيق الحسابات، والاستطلاعات القانونية والبحث في السابقات القانونية، والعديد من مجالات الطب.

وبالإضافة إلى التخلخل الناجم عن التقنية الرقمية، ثمة تطورات ثورية في التقنية الحيوية والتقنية النانوية والتقنية العصبية، وإذا ما تقاطعت تلك التقنيات فإن ذلك بمثابة اختبار لآفاق ما وراء الإنسانية.

ويتوقع التقرير أن تتنافس الصين والولايات المتحدة على امتداد الساحة التقنية برمتها، ما يفرض تحديات أمام حوكمة بروتوكولات الإنترنت، ومعايير منصات الاتصالات المتنقلة - منصات الجيل الخامس 5G، وربما منصات الجيل السادس6G، والأسلحة ذاتية التشغيل، والهندسة الحيوية.

وستوطد بلدان أخرى متقدمة تقنياً، كاليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا والهند، أوجه تفوقها بمقاييس مختلفة. وستبنى المجتمعات وجهات نظر ثقافية مختلفة بشأن اعتماد وتطوير تكنولوجيات معينة، خاصةً تلك الواقعة عند نقطة التقاء التقنية الحيوية والتقنية النانوية والتقنية العصبية، مما يتسبب بمنازعات أخلاقية وقانونية وتنظيمية.

وعلى المستوى الإقليمي، تملك الإمارات والسعودية وقطر وإيران ومصر القدرات التقنية والموارد المالية اللازمة للمشاركة التنافسية في جوانب من هذه الثورة العلمية والتقنية، وليس ثمة بلد آخر في المنطقة العربية لديه قدرات مماثلة. اضطرابات اجتماعية واسعة

وفي مرحلة تتزايد فيها الشكوك، وتتشتت فيها القوى، وتمتد فيها الثورة التقنية الأفضلية لأولئك القادرين على تسخيرها واستغلالها وإن كان على حساب من هم أقل حظاً منهم، ستتفاقم حالة عدم المساواة في الدخل والثروة، وستكون المجتمعات كافة بحاجة إلى مرونة مؤسسية استثنائية ومستويات فائقة من تماسك المجتمع لإدارة الاضطرابات التي ستقع جرّاء ما سبق، ومثل هذا الاتجاه لا مفر منه على مدار العقد.

ويتبأ التقرير باندلاع الاحتجاجات وأعمال الشغب في جميع أنحاء العالم، وفي حين تتفاوت الظروف الفردية، إلا أن الشعور بالحرمان غير العادل، أو وجود شريحة محرومة نسبياً، أمر شائع عند الجميع. ويعزى ذلك، في الغالب، إلى سياسات حكومية أدت إلى منح امتيازات لعدد محدود على حساب الكثيرين. وقد ظهرت بالفعل قوى اجتماعية مختلفة لحشد غضب المواطنين، يسعى بعضها إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فيما يضم بعضها الآخر متطرفين يسعون إلى تدمير المؤسسات القائمة.

وستؤدي الثورة التكنولوجية التي بدأت بالفعل إلى تفاقم هذه التوترات، حيث باتت المهامّ الروتينية لبعض الطبقات العاملة تؤول إلى الروبوتات والخوارزميات والذكاء الاصطناعي، ما يؤدي إلى استبدال العمال ذوي المهارات الضعيفة، وسيكون الأمر أكثر حدّة في الاقتصادات النامية متوسطة الدخل ذات القطاعات التصنيعية الكبيرة نسبياً، فمثل هذه الاقتصادات لن تتمكن من إعادة توزيع العمال النافضين إلى قطاعات أخرى.

وتتضمن التبعات الإقليمية الخاصة بهذا الاتجاه انتشار عدم المساواة في الدخل والثروة والفرص على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة، ووجود قلة قليلة من الحكومات التي لديها الدراية الكافية لتنفيذ تحوّل في أنظمة التعليم الوطنية بما يكفل تزويد مواطنيها بالمهارات اللازمة لتحقيق التقدم والازدهار في العقد المقبل.

وستزايد أعداد الشباب الذين ينقطعون عن التعليم بحثاً عن عمل أو فرص اقتصادية أخرى وسيصابون بالإحباط عند فشل جهودهم، مما سيؤدي إلى خروجهم بإحباطهم إلى الشوارع، وستنتشر الاضطرابات الاجتماعية، وسيشكل ذلك تحديات حادة في بلدان مثل الجزائر والعراق.

ضعف الحكومات

وأدت التحولات الجيو- اقتصادية والتوترات الجيوسياسية المتتالية منذ أمد بعيد إلى تقويض سيادة الدولة وسلطتها، ما قلل من ثقة المواطنين في حكوماتهم، والمساءلة أمام المواطنين والأطراف المعنية، أضعفتها العولمة والاعتماد على آليات السوق الحر بغية تعزيز الرفاه.

وفي عالم معقد ومترابط الأطراف، تبدو الحكومات غير متأكدة من السياسات الكفيلة بتحقيق أهدافها، وبعد أن اعتاد العديد من الشباب على حشد مصادر متعددة للمعلومات وللحلول وللتمويل، بالاستعانة بمنصات رقمية، باتوا يضيقون ذرعاً من تباطؤ عملية اتخاذ القرارات السياسية. وحملات الشبكات الاجتماعية القائمة على احتجاجات جماعية في الشوارع آخذة في تغيير معالم السياسة، وتجد الحكومات والطبقة السياسية تقاوم مثل هذه التغيرات، بينما تزايد أعداد المحتجين في الشوارع. وسيتواصل هذا الاتجاه طوال العقد المقبل.

وأفاد التقرير بأن تبعات بعض الحكومات ستظهر نتائجها على العلاقات بين الطبقات الحاكمة والسكان خلال العقد المقبل، بحيث ستصبح أقل هرمية لأن الثقة في القيادات السياسية وقبول السلطة لم يعودا تحصيل حاصل، بل لا بد من اكتسابهما. وسيزيد التحول نحو الأحادية من ذلك، فقد باتت الحكومات تتبنى سرداً بسيطاً، من قبيل «أمريكا أولاً» و«بريكست» في إطار دفاعها عن امتيازاتها وسعيها لتلبية احتياجات مواطنيها، ولكن في عالم متربط الأطراف بدرجة عالية، لا يمكن للسياسات أحادية الجانب أن تحقق نتائج إيجابية ثابتة.

ومع اتضاح عجز الحكومات الضعيفة في المنطقة عن تلبية احتياجات مواطنيها، ستصبح الثورات والاضطرابات الشعبية أكثر تواتراً، وهذا يفتح الباب أمام قوى طائفية دون وطنية وعابرة للحدود تغتنم فرصة ضعف الحكومة لتقوم بتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وإشعال فتيل الثورة من خلال تقديم سرديات بديلة. سوريا والعراق ولبنان عُرضة لذلك أكثر من غيرها لأن الانتماءات الأخرى كالطائفية وغيرها قد تطغى يوماً على الاعتبارات الوطنية.

توقع ارتفاع النمو السكاني وتخوف من تغيّر المناخ

ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم، إلى 8,5 مليارات نسمة في عام 2030، منهم 5,1 مليارات نسمة في البيئات الحضرية، ومع ارتفاع الدخل المتاح للإنفاق بينهم سيزيد استهلاكهم، ما سيرسع عجلة الإنتاج ويرفع كمية النفايات الناجمة.

وحالة الشدّ القائمة بين تزايد تعداد سكان العالم في المناطق الحضرية وتراجع كميات المياه الجوفية والحياة البحرية والتنوع البيولوجي والأجواء الصحية، ليست بالمستدامة. فتغيّر المناخ يخلق من الآثار السلبية ما يهدد بقاء الإنسان. وسنجد أنفسنا تحت وطأة عوامل تقليص استخدام الوقود الأحفوري لأغراض الطاقة، وتغيير السلوكيات من أجل فصل انبعاثات غازات الدفيئة عن مسار التنمية، والتي عن الإنتاج المفرط والتراكم والاستهلاك والنفايات. ومن دون وجود حوافز اجتماعية لتغيير السلوكيات، وتطوير مسارات لنقل الطاقة تمكن من إزالة الكربون العميق، ستتعطل بشكل كبير جوانب عدّة من حياتنا بحلول عام 2030.

وحذّر التقرير من أن المخاطر المترتبة على تغيّر المناخ والمؤثرة في النمو وسبل العيش والصحة وأمن الغذاء وإمدادات المياه ستزداد على نحو حاد مع ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 1,5 درجة مئوية فوق مستويات عام 2010، بل وستتسارع بشكل هائل مع ارتفاع درجات الحرارة بمقدار درجتين مئويتين.

وللحد من الاحتباس عند 1,5 درجة مئوية، نحن بحاجة إلى خفض الانبعاثات العالمية بنسبة 45 في المئة بحلول عام 2030 وإزالة 1000 غيغا طن من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي بحلول عام 2100، وشيء بهذا الحجم لم ينفَّذ من قبل، لذا أمامنا بحاجة إلى ابتكارات استثنائية والتزام صارم. كما يحتاج العالم إلى إزالة الكربون العميق من إمدادات الطاقة الحالية والتحوُّل بسرعة إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة والاستثمار اللازم لتحقيق ذلك يقارب تريليون دولار سنوياً حتى عام 2050.

وستنتقل دول الخليج تدريجياً نحو إزالة الكربون من مصادر الطاقة، بما في ذلك حلول التنقُّل والبيئة المبنية، وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة.

وتمتلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل من 2 في المئة من المياه المتجددة في العالم وتضم بعض أسوأ البلدان مرتبةً من حيث شُح المياه. وسيعزز تغير المناخ التنافس على الموارد الشحيحة وسيفاقم الفقر وسيزيد الهجرة القسرية خاصة في منطقة بلاد الشام. وسيتقلص توافر المياه في معظم أنحاء المنطقة، وسيزداد الاعتماد على محطات تحلية المياه.

ويوصي التقرير بإعداد المزيد من سياسات وخطط وتشريعات إدارة مخاطر الكوارث بما يمكّن من مواجهة الصدمات وتمكين التأقلم الفعّال، ولا بد من إدماج وحدات إدارة مخاطر الكوارث في الحكومات لتعزيز التنسيق القائم على تقييمات المخاطر وقدرات الإنذار المبكر وأنظمة إدارة المخاطر ومراكز البيانات الفعالة.

منتديات كبرى تحتضن حراك العقول وصناع القرار

دبي

تجمع العالم لاستكشاف فرص المستقبل

3 تقارير للمنتدى الاستراتيجي تستشرف فرص وتحديات العقد القادم

30 دولة تناقش في اجتماع البنك الدولي تحسين تشريعات ممارسة الأعمال

مؤتمر الإمارات للجيل الخامس يرسم استعدادات البشرية لتأثير التقنيات

تقرير «أكسفورد بيزنس جروب» اليوم يؤكد قدرة دبي على التحول نحو اقتصاد المعرفة

منتدى الإمارات الاقتصادي يستلهم استراتيجيات الإمارات السبع

ملتقى حواري يبحث تقوية قطاع التأمين البحري

القمة العالمية لسلامة النقل الجوي تناقش حلولا لتحديات القطاع

خبراء عالميون يبحثون رفاهية المجتمعات في مؤتمر الهيئات الاقتصادية والمهنية

▪ دبي، البيان

تزدحم دبي الأسبوع الحالي بزخم من الفعاليات والمؤتمرات النوعية يشارك فيها آلاف من صناع القرار والمسؤولين والخبراء في مجالات السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا وتبحث في قضايا حيوية تهم العالم والمنطقة ودولة الإمارات، ما يجعل التصورات المستقبلية والتحديات المحتملة لكثير من القضايا العالمية تخرج صياغتها من دبي.

أبرز تلك الفعاليات المنتدى الاستراتيجي العربي الذي يُعقد اليوم تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، تحت عنوان «استشراف العقد القادم 2020 -2030» وتأثيرات أحداثه على العلاقات الدولية في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والدبلوماسية وغيرها، وبالتزامن مع انطلاق أعماله يصدر المنتدى 3 تقارير بعناوين: «العالم في 2030-اتجاهات وتحولات وفرص وتحديات» و«11 سؤالاً للعقد القادم» و«المسجد والدولة: كيف يرى العرب العقد المقبل».

وفي حدث عالمي آخر تستضيف دبي الأربعاء بالتعاون مع البنك الدولي اجتماعاً عالمياً تشارك فيه 30 دولة لمناقشة الفرص والتحديات التي تواجه مستقبل بناء وتحسين القوانين والتشريعات والإجراءات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال والمراحل الأساسية التي تمر بها كل المنشآت الاقتصادية في تلك الدول.

ويبدأ الأسبوع أمس بمؤتمر الإمارات للجيل الخامس من التقنيات، بملفات تستشرف أيضاً مستقبل العالم في ظل التقنيات الجديدة، حيث يناقش المؤتمر الذي يختتم فعالياته اليوم، التأثير الكبير لتلك التقنيات على حياة البشر في السنوات المقبل وكيفية الاستعداد لها.

وفي ملف مرتبط بذلك تعلن مؤسسة «أكسفورد بيزنس جروب» اليوم تقريرها «دبي 2020» الذي يشير في عناوينه الأولى إلى قدرات دبي على التحول نحو اقتصاد المعرفة وتسخير التكنولوجيا الحديثة في تصميم مستقبلها.

وعن المستقبل أيضاً تنعقد اليوم الدورة الثانية لمؤتمر دبي للهيئات الاقتصادية والمهنية تحت عنوان «قيادة التغيير: التأثير المجتمعي للهيئات الاقتصادية والمهنية» بمشاركة متحدّثين من حول العالم يناقشون مفهوم التغيير الإيجابي نحو رفاهية المجتمع وتعميق المعرفة والأبحاث، والفرص والأعمال، والإبداع والابتكار.

ومن تلك المفاهيم أيضاً، ينطلق الأربعاء منتدى الإمارات الاقتصادي منتدى الإمارات الاقتصادي تحت عنوان «الاقتصاد الريادي في الإمارات مرونة ونمو وازدهار» لرسم مستقبل التخطيط الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط للإمارات عبر استلهام استراتيجيات كل الإمارات السبعة، وتأثيرها على توفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات العالمية.

وفي نفس الإطار يعقد الملتقى الحواري للتأمين البحري الثلاثاء لبحث تقوية قطاع التأمين البحري في الإمارات ومناقشة كيفية خلق كيانات تأمينية قادرة على اقتحام السوق العالمية والوقوف على التحديات.

وفي الطيران تنعقد اليوم القمة العالمية لسلامة قطاع النقل الجوي محلياً وعالمياً، حيث تعتبر القمة منصة متميزة لاستعراض ودراسة تنفيذ أحدث تدابير سلامة الطيران إلى جانب مجموعة من الحلول الجديدة لتحديات أزدحام المجال الجوي في الشرق الأوسط.